الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من منظمة المدافعين عن الشباب، والمساواة الآن، وفيلق الرحمة، ومنظمة ”باثفايندر“ الدولية، ومجلس السكان، ومعهد الصحة العامة، ومعهد وينروك الدولي للتنمية الزراعية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

081214 081214 14-64266X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يرحب الائتلاف من أجل المراهقات بتركيز لجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٥ على إعلان ومنهاج عمل بيجين، بما في ذلك التحديات الراهنة التي تؤثر في تنفيذهما. إننا نمثل ائتلافا عريضا يضم منظمات تعمل في مجالات الخدمات والبحث والدعوة، ملتزمة بدعم وتحسين حياة المراهقات في العالم والاستثمار فيها.

وبعد مضي قرابة عشرين سنة منذ اعتماد إعلان بيجين لم يتحقق تقدم كاف في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. فالفتيات والشابات من النساء لا تزلن محرومات تماما من حقوقهن الأساسية، بما في ذلك الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، والأوصول الاقتصادية، وتعانين من سوء المعاملة والعنف. وبوجه خاص، تعيش المراهقات في ظل أوضاع مادية واجتماعية يتعرضن فيها لخطر الزواج المبكر والزواج القسري، والحمل المبكر وغير المرغوب فيه، وللإصابة بالأمراض التي تُنقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتجار بالبشر وأشكال العنف الأخرى.

ولا يعترف الإطار الإنمائي الدولي الحالي بالاحتياجات الخاصة بالمراهقات أومواطن قوتهن. ولئن كانت الأهداف الإنمائية للألفية محاولة جديرة بالثناء الهدف منها معالجة القضايا البالغة الأهمية في عصرنا، فإنها لم تعالج العناصر الأساسية لعدم المساواة بين الجنسين. ولم تقطع أشواطا كافية في معالجة الأسباب الهيكلية لقمع الفتاة، لا سيما إدامة علاقات السلطة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة والقوانين التمييزية والقواعد الاجتماعية وأنماط السلوك التي تؤثر على الفتيات بشكل غير تناسبي. ونظرا لأن الأهداف الإنمائية للألفية قد حددت وتيرة جهود التنمية الدولية منذ بدايتها، فإن هذه الرقابة الضارة قد أثرت في السياسات والأنشطة الإنمائية لعدد لا يحصى من المنظمات الدولية والوطنية والمحلية، والحكومات والمانحين.

وتجاهل الهدفان ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، الراميان إلى الحد من وفيات الأطفال والأمهات وتحسين صحة الأم، احتياجات النساء الشابات وكذلك المراهقات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ولذلك، كانت نتيجة ذلك أن تحقق تقدم غير متكافئ على مستوى الهدفين ٤ و٥ بالنسبة للنساء الشابات الأشد تأثرا.

واعترف منهاج عمل بيجين، تمشيا وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بحق المرأة والفتاة في الصحة الجنسية والإنجابية بوصفه حقا أساسيا للعيش حياة منتجة ومرضية. وللأسف، لا تزال الفتيات يتعرضن للخطر الكبير المتمثل في الحمل

المبكر الضار، والحرمان من فرص التعليم وتدهور الحالة الصحية بسبب الزواج المبكر وزواج الأطفال والزواج القسري. ففي افريقيا جنوب الصحراء وفي منطقة جنوب آسيا، تفوق نسبة الفتيات المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ١٩ سنة نسبة ٣٠ في المائة، بينما تتزوج الفتيات في نيبال عند بلوغهن سن الخامسة عشرة. وتترتب على الحمل المبكر عواقب وخيمة بالنسبة للمراهقات مثل التعقيدات عند الوضع، وناسور الولادة، وإصابات من الممكن تفاديها. وعلاوة عن ذلك، يناهز عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط المراهقات والشابات (ما بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة) ٣٨٠ ٠٠٠ إصابة كل سنة، كما لا تزال التعقيدات النفاسية هي العامل الرئيسي في موت الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة.

وأخيرا، لا يزال العنف القائم على نوع الجنس حقيقة قائمة في كامل أرجاء العالم، وكذلك الشأن بالنسبة للاغتصاب وسائر أشكال الاعتداء الجنسي. فأعمال العنف والتمييز ضد المرأة تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وتعرض حياتها وجسدها وسلامتها النفسية وحريتها وصحتها للخطر. فالشابات والفتيات لهن الحق في التمتع بصحة جيدة والعيش حياة خالية من العنف والإكراه.

وفي الوقت الذي يناقش فيه المجتمع الدولي الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، فمن الأهمية بمكان إعطاء الأولوية للمراهقات والشابات ولإعمال حقوقهن. ويجب أن تتضمن المجموعة التالية من الأهداف هدفا مستقلا بشأن المساواة بين الجنسين يشمل على وجه التحديد المراهقات ويؤكد على أهمية دورهن في تحقيق التنمية والتقدم الدوليين والبشريين. وعلاوة على ذلك، يجب أن تُدرج اللغة والأهداف والمؤشرات الخاصة بالمراهقات في جميع الأهداف. وإننا نعتقد أن القضايا المتعلقة بالمراهقات واحتياجاتهن وحقوقهن ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع القضايا الإنسانية، بما في ذلك الوصول إلى التعليم، ومياه الشرب المأمونة، والوقاية من العنف ومنع نشوب النزاعات، والقضاء على الفقر المدقع. ولذلك ينبغي التأكيد على احتياجاتهن ورفاههن في جميع قطاعات التنمية الدولية.

وتحسين حياة المراهقات أداة أساسية ومستدامة ولا تستلزم الحماس فحسب، بل تستلزم كذلك المساءلة وتوفير الموارد والإرادة السياسية. ويجب أن تعكس الهياكل التنظيمية والحكومية تقديرا حقيقيا لأهمية المساواة بين الجنسين والنهج المتعددة القطاعات الضرورية لتحقيق تغير ذي مغزى. ولتغيير المعايير الثقافية والاجتماعية المتعلقة بنوع الجنس، يجب أن نطبق نهجا متكاملا في مجال تمكين الفتاة، يشمل التمكين الاقتصادي الفعلي والتدخل على مستوى المدرسة. وإننا في حاجة إلى موارد موثوقة حتى نكفل أن يكون بإمكان المنظمات

تنفيذ برامج محددة الأهداف وقائمة على الأدلة تحقق نتائج قابلة للقياس ويمكن توسيع نطاقها. وفضلا عن ذلك، فإن تمكين المراهقات يتطلب التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج عمل القاهرة.

ويجب إعطاء المراهقات الأدوات والحيز اللازم لإبداء آرائهن والإعراب عن مشاغلهن، وتمكينهن من تنفيذ الحلول بوصفهن جهات فاعلة رئيسية في مجال تمكينهن ونمائهن، ولسن عابرات سبيل. ويجب أن نعمل من أجل أن تشارك النساء الشابات والمراهقات، سواء أكن داخل المدرسة أو خارجها، وسواء أكن متزوجات أو غير متزوجات، أو معوقات أو ريفيات أو مهمشات أو مشردات، أن تشاركن مشاركة فعالة وهادفة في جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك تخطيط البرامج والسياسات التي تمس حياتهن، وتنفيذها وتقييمها. وحتى تشارك الحكومات مشاركة هادفة، يجب أن تعزز وتوفر فرص بناء القدرات، بما في ذلك توفير الدعم المالي والتقني لتمكين الشبابات والفتيات من إثراء البرامج والسياسات. ويجب أن يشارك أيضا الفتيان، والرجال وقادة المجتمعات المحلية، والآباء، والأوصياء والجهات الراعية الأخرى كجهات مدافعة عن المساواة بين الجنسين من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة والفتاة. ومن شأن ذلك أن يكفل حدوث تغير في جميع المستويات – بدءا من القواعد الشعبية ووصولا إلى المؤسسات العالمية. وأخيرا، فإن المراهقات، تواجهن صعوبات فريدة من نوعها، سواء أكان ذلك في مجال جمع البيانات، أو تصميم البرامج أو في عمليات الرصد والتقييم، ولذلك وجب إيلاؤهن اهتماما خاصا.

ولا يمكن أن تزول معاناة المراهقات إلا إذا كن قادرات على المقاومة، ويتحلين بالشجاعة والقدرة اللازمتين لاستنباط حلول للقضايا الحرجة التي تمس حياتهن. وتشير البحوث إلى أنه على الرغم من أن المراهقات يفتقرن في معظم الأحيان إلى المركز القانوني، وإلى الدعم الاجتماعي، وامكانية الوصول إلى التعليم، ولا يتمتعن بحقوقهن الإنسانية الأساسية، فهن يملكن القدرة على تغيير المجتمعات، واجتثاث المعايير الاجتماعية الضارة، وتحسين رفاه أسرهن. وبفضل مكافحة التمييز ضد المراهقات وإتاحة الفرص التعليمية والاقتصادية والاجتماعية لهن سوف لا تحسن حياتهن فحسب، بل ستعزز إمكاناتنا في تحقيق التنمية الحقيقية والمستدامة.